

"التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة التعليم الجامع في فلسطين"

إعداد الباحثان:

- معمر عبد الرحمن شبيب

طالب دكتوراه إدارة تربية الجامعة العربية الامريكية

- نائر علي رجا

طالب دكتوراه إدارة تربية الجامعة العربية الامريكية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة التعليم الجامع في فلسطين، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدم الباحثان المنهج النوعي التحليلي من خلال إجراء المقابلات المنظمة مع عينة من ذوي الاختصاص في التعليم الجامع، وعددهم عشرة أخصائيين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أظهر المشاركون في المقابلة من ذوي الاختصاص اتفاقاً إلى حد كبير في إجاباتهم في بلورة سياسة التعليم الجامع مفهوماً على الصعيد الوطني، واجمعوا على مجموعة من المؤشرات الواردة في استراتيجية تدريب المعلمين التي أقرت عام 2008 التي توجه برامج أعداد المعلمين نحو التعليم الجامع، وقد أظهر المشاركون انسجاماً على الآليات التي تعاملت به وزارة التربية والتعليم والتي أقرتها لتلبي احتياجات ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في ظل جائحة كورونا. وأكدوا أن التعليم في هذه المرحلة كان إيجابياً حيث إن الطلبة كانوا قريبين من أولياء أمورهم وبيئتهم، مما ساعدهم نفسياً، وجعل أولياء الأمور مشاركين داعمين لعملية التعليم، ومن أبرز التوصيات التي توصلت إليها الدراسة توعية المدارس والمجتمع لتعزيز مفهوم التعليم الجامع وطنياً، وتدريب المعلمين، وتأهيلهم بشكل مستمر، لكي يكونوا قادرين على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وفق المعايير والمؤشرات العالمية، وتطوير البيئة المدرسية؛ لتكون محفزة وجاذبة وآمنة ومناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الكلمات المفتاحية: تحديات التعليم الجامع - سياسة التعليم الجامع.

المقدمة:

مع التغييرات العالمية، والثورة العلمية في المجالات كافة، وخاصة التطور في مجال التعليم على مستوى العالم، لقد تطور التعليم في فلسطين وأصبح يقدم أنماطاً من التعليم، حيث سعت وزارة التربية والتعليم إلى تحسين نوعية التعليم، باعتباره حقاً لكل مواطن بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد أخذت وزارة التربية والتعليم على عاتقها منذ (1994) فلسفة التعليم للجميع، وفي عام (1997) تبنت فلسفة التعليم الجامع، حيث يهتم بجميع الطلبة، وهنا التعليم الجامع لا يستثنى أحداً من الطلبة بغض النظر عن الإعاقة، مع مراعاة الفروق الفردية وتلبية الاحتياجات، وهذا يتطلب إجراءات وتغييرات لمواءمة نظام التعليم مع متطلبات التعليم الجامع العالمية.

ومن هنا بادرت وزارة التربية والتعليم لتلبية العمل بإنجاح التعليم الجامع كسياسة ممنهجة، وقد قامت وزارة التربية والتعليم بتعيين كوادر بشرية مختصة، وتطوير قدراتهم، وكذلك تطوير قدرات المعلمين، ومديري المدارس، والعمل على توفير بنية، وبيئة مدرسية لاستقبال الطلبة، ومما لا شك فيه أن تعزيز سياسة التعليم الجامع بحاجة إلى عمل تكاملي، واستعداد نوعي، ويتطلب توزيع المسؤوليات والمهام حتى نصل إلى تعليم شامل ونوعي، حيث تؤمن وزارة التربية والتعليم بأن التعليم للجميع بغض النظر عن النوع الاجتماعي والقدرات والإعاقات والظروف الاجتماعية، وأن التعليم عملية مستمرة يجب أن تستجيب إلى المتغيرات العالمية، بما فيها التعليم الجامع، على وزارة التربية والتعليم أن توفر في المدارس البيئات المعززة للتعليم والنوعي، والصحي، والنفسي للطلبة كافة، والعمل على إزالة المعوقات المتعلقة بالقيم والاتجاهات والممارسات التي تحول دون الوصول إلى تعليم نوعي ضمن فرص متكافئة، إن تطبيق سياسة التعليم الجامع يتطلب خطوات منسجمة مع الواقع الفلسطيني من تحديات ومعوقات.

إن إعداد المعلمين، وتوفير المعلمين المؤهلين، تساعد على إنجاح التعليم، وضمان جودته، والمدرس باعتبارها إحدى المؤسسات التعليمية التي تعد أساساً للنظام التعليمي، إن تحقيق المخرجات، من خلال تحسين أداء العاملين وتوفير البيئة المدرسية الصديقة للطفل يتطلب وجود إدارة مدرسية مؤهلة ملهمة تعمل على تطوير نفسها باستمرار، يقول العجمي (2007) ويأتي مدير المدرسة على قمة هرم المؤسسة التعليمية فهو الميسر لشؤونها، والموجه لتحقيق أهدافها، حيث يقوم برعاية الطلاب والحفاظ عليهم، حيث إن حالة المدرسة المعنوية ومستواها الثقافي يتوقفان على مديريها وشخصيته وإدراكه للرسالة التي يقوم بها، ويقول مؤنس وجمعة (2013) إن الاهتمام بالتعليم الجامع تزايد في السنوات الأخيرة، من حيث المفهوم والممارسات على اعتبار أن التعليم الجامع يمثل عمليات الإصلاح للعملية التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، وكاستراتيجية أساسية للتعامل مع مصادر الإقصاء والتهميش والاستبعاد، فالتعليم الجامع عملية تدعم التنوع بين جميع المتعلمين، غايتها تحويل المدارس وسائر مراكز التعليم إلى أماكن تقدم خدماتها إلى الأطفال كافة، والسعي الحثيث إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير تعليم ذو جودة عالية لجميع الأطفال بغض النظر عن خلفياتهم.

مشكلة الدراسة:

مع التطور العلمي في مناحي الحياة كافة، والمناداة بالمساواة بين أفراد المجتمع في العملية التعليمية انطلاقاً من مبدأ العدالة، تزايد الاهتمام بالتعليم الجامع وآلياته، واعتبر استراتيجية أساسية للتعامل مع ذوي الحالات الخاصة، وتوفير تعليم ذو جودة عالية لجميع الطلبة باختلاف قدراتهم العقلية، والحركية، وفلسطين كباقي دول العالم اهتمت بالتعليم الجامع، وعملت الجهات المختصة على تنمية قدرات المعلمين، مهاراتهم، وأطلقت وزارة التربية والتعليم سياسة التعليم الجامع سنة 2015 لتحقيق التعليم الجامع والصديق للطفل في قطاع التعليم العام، وأكدت دراسة العطل (2016) على تبني وكالة الغوث بمحافظة غزة للمنحى الجامع للتعليم والتعلم، واعتباره محور إصلاح التعليم في وكالة الغوث الدولية، وقد برز مع تبني سياسة التعليم الجامع العديد من التحديات ولا سيما في تطبيقها وتنفيذها على أرض الواقع، ومن هذه التحديات مدى تبلور مفهومها وطنياً للتعليم الجامع، واستراتيجية تدريب المعلمين التي اقرت عام 2008 التي تستهدف برامج اعداد المعلمين في فلسطين لتمكين الطلبة من التدريس وفق قواعد واسس ومبادئ التعليم الجامع وفق المنظور الفلسطيني للتعليم الجامع.

إن الآليات التي تعاملت وزارة التربية والتعليم من خلالها مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء جائحة كورونا من وسائل ووسائط اتصال إلكتروني، جاءت هذه الدراسة للتعرف على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق وتنفيذ سياسة التعليم الجامع في فلسطين، في ضوء ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة التعليم الجامع في فلسطين؟

وقد انبثق عن هذه المشكلة الأسئلة الفرعية الآتية؟

- 1- ما مدى بلورة سياسة التعليم الجامع الفلسطينية مفهوما وطنيا للتعليم الجامع؟
- 2- ما المؤشرات الواردة في استراتيجية تدريب المعلمين التي اقرت عام 2008 التي توجه برامج اعداد المعلمين، وفق قواعد ومبادئ التعليم الجامع فلسطينيا؟
- 3- كيف تعاملت وزارة التربية والتعليم مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة خلال جائحة كورونا من خلال الوسائل المتعددة التي تم اقرارها من الوزارة؟

أهداف الدراسة:

- 1- الوقوف على مفهوم التعليم الجامع وطنيا .
- 2- الكشف عن مؤشرات استراتيجية تدريب المعلمين التي تم تبنيها 2008 في فلسطين والتي تناولت برامج اعداد المعلمين، وفق قواعد ومبادئ التعليم الجامع في الفلسطيني؟
- 3- الوقوف على الآليات التي تعاملت بها وزارة التربية والتعليم مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة خلال جائحة كورونا من خلال الوسائل المتعددة التي تم اقرارها من الوزارة؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية نظرية من حيث طبيعة الموضوع الذي تناولته، فالتعليم الجامع يجب ان يراعي جميع فئات الطلبة من خلال تقديم تعليم نوعي ملائم لهم، والتعرف على التحديات التي واجهت التعليم الجامع في فلسطين، وأهمية تطبيقية للتعرف على أهم البرامج والإجراءات التي تسعى سياسة التعليم الجامع إلى تنفيذها في فلسطين، والتحديات التي تحول دون ذلك، والبرامج التي يتم تأهيل المعلمين ليكونوا قادرين على التعامل مع فئات الطابة المختلفة.

مصطلحات الدراسة:

- التعليم الجامع: التعليم الذي يكفل العيش الطبيعي لجميع الطلبة في بيئة طبيعية متشابهة في الظروف البيئية نفسها، وتوفير التعليم لجميع الطلبة حسب قدراتهم وإمكاناتهم في بيئة مدرسية نظامية واحدة ومناهج مدرسي متشابه (منظمة الأمم المتحدة، 1994 ص11)، ويعرف الباحث التعليم الجامع، بأنه التعليم الذي يساوي ويعدل ويدمج جميع الطلبة في المدارس الحكومية، من خلال إتاحة الفرص لجميع الطلبة بغض النظر عن الفروقات والقدرات النفسية والخلقية والاجتماعية، والاقتصادية، مع توفير تعليم نوعي عال الجودة.
- سياسة التعليم الجامع: سياسة وضعت في سياق التشريعات الوطنية والدولية لتحديد التزام وزارة التربية والتعليم بالتعليم الجامع، وتتعلق بإحداث تغييرات جوهرية في نظم التعليم بأكمله، تبعا لمبدأ التصميم العام للمنتجات والمرافق والنظم، والمباني، وينضوي في

إطار كل هدف عدد من الالتزامات المحددة، مع تخصيص وثيقة منفصلة لاستعراض الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها لرفع الوعي بهذه الالتزامات، والسعي لتحقيقها (وزارة التربية والتعليم العالي، 2015)

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على. التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة التعليم الجامع في فلسطين

الحدود البشرية: نخبة من التربويين الممارسين في الميدان التعليم الجامع بمجموع 10 أخصائيين، والحدود الزمنية: تنفذ هذه الدراسة في 2020-2021.

الحدود المفاهيمية: ستقتصر الدراسة على المفاهيم التي تناولها الباحثان وعرفوها وأشاروا إليها بالدراسة.

الإطار النظري، والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

يبذل المعلمون قصارى جهدهم في تقديم افضل وسائل التعليم لجميع الاطفال ضمن الحق المضمون لتعليم للجميع على الرغم

من وجود العديد من التحديات، ولعل من اهمها عدد الطلاب الكبير في الصف الدراسي والبنية التحتية الضعيفة ونقص الموارد والمناهج الدراسية غير المتطورة، وتدني مستوى الرواتب الا ان صناع السياسة التعليمية يعملون بكل ما يملكون من قدرات ليصل التعليم الى جميع المتعلمين الا ان الضغط الاتي من زيادة عدد السكان في العالم والذي يتطلب توفير عدد كبير من المعلمين، وهذا الضغط قد يؤدي الى انخفاض جودة التعليم الناتج عن انخفاض جودة التدريب والتعليم، وضمان وصول التعليم الى جميع الاطفال دون استثناء ليس تعليم عادي بل تعليم نوعي ذا جودة عالية، وهو شرط اساسي لضمان نجاح التعليم (Global Campaign for Education and Handicap International, 2013). وعلى المعلم الجامع وفق تقديرات منظمة اليونسكو التعليم الجامع عملية ديناميكية حركية لا ساكنة تتطلب الاستمرار في تقديم الدعم والتطوير المهني للمعلمين والعمل المشترك بين الجهات المسؤولة عن التعليم، وإدارة المدرسة، والمعلمين واولياء الامور لمعالجة اية تحديات او عوائق تواجه وصول التعليم لجميع الأطفال، ولكي يكون المعلم معلماً جامعاً يجب ان يدرك المعلم الحاجات التعليمية الخاصة وأن تعليم الاطفال ذوي الاعاقات يتطلب استخدام اساليب واستراتيجيات تعليمية خاصة (منظمة الامم المتحدة للطفولة اليونسيف، 2012). وعلى المعلم الجامع أن يؤمن بأن التعليم حق لجميع الاطفال وأن يعمل وفق استراتيجيات واساليب تدريس تتلاءم مع جميع المتعلمين وان يكيف عملية التعليم والتعلم بما يلائم جميع المتعلمين ولا سيما ذوي الاعاقة وعلى المعلم الجامع الاستمرار في عملية التطور والتكيف وفق تغييرات معطيات مجتمعات الاطفال وحاجاتهم وثقافتهم واهتمامهم وقدراتهم حيث يشعر جميع الاطفال بأنهم يحصلون على التقدير والاحترام والاهتمام في الصفوف الدراسية الجامعة. ويجد التعليم الجامع جذوره الفلسفية في الأفكار المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والإنصاف بناءً على هذه القيم الإنسانية السليمة، من الحتمي أن يكون هناك تحرك نحو التعليم الجامع تكتسب أرضية في النظم التعليمية التقليدية في جميع أنحاء العالم. الاستجابة للاحتياجات التربوية الخاصة القائمة على أنظمة التربية الخاصة المنفصلة، فالهدف من التعليم الجامع هو تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة من الاستفادة من عمليات التنشئة الاجتماعية في المدارس العادية (Wah, 2010).

تعريف التعليم الجامع:

تعددت التعريفات لمفهوم التعليم الجامع، فقد عرف الباحث مازن العطل التعليم الجامع بأنه التعليم الذي يقبل جميع الطلبة كما هم بغض النظر عن الفروق التي تنشأ نتيجة القدرات، ويسعى لتوفير فرص متكافئة لجميع الطلبة من خلال حصولهم على تعليم عالي الجودة (العطل، 2016).

وأما الباحثة ابو مرزوق (2007) فقد عرفت التعليم الجامع بأنه " التعليم الذي لا يستثني أحدا من الطلبة بغض النظر عن الفروق الفردية والصعوبات والإعاقات التي تواجههم، ويلبي الاحتياجات الفردية لكل منهم .

وأشار كلا الباحثين مؤنس، جمعة (2013) إلى أن التعليم الجامع هو النهج الذي يقوم على تقديم خدمات تعليمية تتسم بجودة عالية لجميع الأطفال بدون استثناء، وبغض النظر عن الجنس والعرق واللون والإعاقة والظروف الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الصحية، أو السياسية التي تواجههم، مع ضمان تلبية احتياجاتهم المختلفة واكسابهم المهارات اللازمة للحياة.

وقد أشارت منظمة اليونسكو (2009) إلى أن التعليم الجامع هو عملية تلي التنوع في احتياجات جميع الطلبة من خلال زيادة المشاركة في التعلم والثقافات والمجتمعات، والحد من الإقصاء من التعليم أو داخله. وهو يتطلب تغييرات وتعديلات في المحتوى وأساليب العمل والهياكل والاستراتيجيات، وأن مسؤولية النظام التعليمي العام عن جميع الاطفال.

كما تستند اليونسكو في تعريفها له على أنه الحق في تعليم جيد للجميع يلبي احتياجات التعلم الأساسية، من خلال التركيز على الفئات المهمشة، بهدف تمكين جميع الأفراد من تنمية إمكاناتهم بالكامل، وهذا يتطلب تعديلات في المحتوى وأساليب العمل والاستراتيجيات. كما تبين اليونسكو أن التعليم الجامع يشكل عنصرا في تحقيق تعليم عالي الجودة، وتطوير مركزي لمجتمعات أكثر شمولاً للجميع (اليونسكو، 2014).

في حين اعتبرت منظمة الأونروا التعليم الجامع بأنه النهج الذي تتبعه لضمان حصول جميع الاطفال اللاجئين الفلسطينيين على فرص متكافئة للتعلم في مدارسها وحصولهم على الدعم الكافي لبلوغ كامل طاقاتهم، بغض النظر عن النوع الاجتماعي والقدرات والإعاقة والحالة الصحية والاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات النفسية (الأونروا، 2013).

يوجد تعريفات مختلفة للتعليم الجامع من دولة الى اخرى من المهم فهم التعليم الجامع لان ذلك يؤثر على كيفية تطبيق التعليم الجامع وعلى كيفية تدريب المعلمين على التعليم الجامع، تعرف المؤسسات الدولية سياسة التعليم الجامع بناء على الاتفاقيات الدولية التي تقوم على اساس الحقوق والنموذج الاجتماعي للإعاقة. من المهم ان يفهم صانعو سياسات التعليم الجامع وكذلك مدربو معلمي التعليم الجامع على ان التعليم الجامع عملية تتضمن التعامل مع تنوع حاجات المتعلمين والاستجابة لها وان التعليم الجامع عملية ديناميكية حركية غير ساكنة تتطلب الاستمرار في تقديم الدعم والتطوير المهني للمعلمين وكذلك تطوير المناهج والمواد الدراسية والتقييم والبنية التحتية للمدارس وادارة البيانات والمعلومات وان يبني صانعو السياسات التعليمية والمدرسين والمعلمين والمتعلمين القيم والممارسات التي تدعم جميع المتعلمين وان يكتسبوا المهارات والمعارف اللازمة لتلبية الاحتياجات الخاصة لذوي الاعاقة (Lewis and Bagree,2014)

بيداغوجيا التعليم الخاص:

البيداغوجيا في منظومة التعليم تشير إلى عملية التعليم والنقاشات المصاحبة لها فهي تشمل النواحي المعرفية التي يجب ان يدركها المعلم والنواحي المهارية (Alexander R, 2003) التي يجب ان يتقبلها المعلم وتقع هذه النقاشات ضمن موقفين الموقف الذي يقوم على الاختلافات الفردية ويستند هذا الموقف الا انه هناك حاجات تخص كل فرد متعلم وان المعلمين يجب ان يستخدموا البيداغوجيا المستندة او المرتكزة على الطفل المتعلم بشكل فردي اما الموقف الثاني فيقوم على الاختلافات العامة يستند هذا الموقف الى تقسيم المتعلمين ذوي الاعاقة الى مجموعات او فئات حسب نوع الاعاقة وان يتم اتباع استراتيجيات تعليم واساليب تدريب خاصة لكل مجموعة فرعية ولا يزال هذا الموقف محل بحث وخلاف بين مؤيد ومعارض بين الباحثين والمتخصصين (Brahm Norwich and Ann Lewis, 2005).

البيداغوجيا الخاصة بالتعليم المرتكز إلى الطفل ومن أهم خصائص مقاربات التعليم المرتكزة إلى الطفل ما يلي:

- 1- فرص التعلم البناءة: بناء الدروس على معارف الطالب ومهاراتهم المكتسبة.
- 2- مسارات متعددة للتعلم: الاستراتيجيات والاساليب التي يمكن استخدامها لتمكين جميع الاطفال من التعلم.
- 3- التعلم التعاوني: يتشارك الطالب المسؤوليات والمصادر بغية العمل معاً نحو بلوغ الاهداف المشتركة ويتم تشكيل الفرق على شكل مجموعات صغيرة ومن المهم أن يفكر المعلمون بطريقة تقسيم الاطفال الى مجموعات ولكي تكون المجموعة فاعلة ينصح بان لا يكون في المجموعة الواحدة الصغيرة نفس الاعاقات لان ذلك قد يؤدي الى وصفهم بصفة او وصمه معينة قد تؤدي مشاعرهم وتحد من فرصهم في التعاون والتعلم .
- 4- بيئات تعلم جذابة سهلة المنال بيئة الصف والمدرسة تدعم التعلم وتساعد على الاستكشاف الذاتي.
- 5- التقييم: التقييم التكويني يمكن المتعلمين من الحصول على فرصة لإظهار ما تعلموه بمختلف الطرق وفقاً لمسارات التعلم بينما التقييم التجميعي الي يركز على الحفظ والتلقين واسترجاع ما تعلمه المتعلم فلا يساعد على اكتساب المهارة المرجوة.
- 6- تغيير أدوار المعلمين: الميسر الذي يشجع المتعلمين على المساهمة في افكارهم.
- 7- بناء الثقافات الجامعة فالمدراس الجامعة تتشارك بثقافة الشمولية التي تؤثر على كيفية إدارة المدرسة لعملها وتطويرها لسياساتها وتنفيذها وحل المشكلات (Mitchell, 2008).

التعليم الجامع في وكالة الغوث الدولية (الأونروا):

تبنّت وكالة الغوث الدولية (الأونروا) عام 2013 مبادرة إصلاح التعليم والتي من ضمنها أقرت سياسة التعليم الجامع كمنحى جديد ومهم لخدمة طالبها في كافة المدارس التابعة لها. تعتبر سياسة التعليم الجامع في الأونروا بمثابة بيان التزام وينص على "تلتزم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتقديم تعليم جامع ذي جودة عالية، يحترم حقوق جميع الاطفال ويقدر تنوعهم، من خلال إزالة جميع المعوقات التي تحول دون الوصول لفرص متكافئة للتعلم والمشاركة؛ من أجل تمكين جميع الاطفال اللاجئين الفلسطينيين من بلوغ قدراتهم الكاملة بغض النظر عن النوع الاجتماعي، واختلاف القدرات أو الاعاقات، والحالة الاجتماعية الاقتصادية، والاحتياجات الصحية أو النفسية الاجتماعية" (الأونروا، 2013).

التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية:

التعليم حق للجميع كفلته جميع الاتفاقيات والوثائق الدولية، من هذا المنطلق عملت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى توفير تعليم نوعي لجميع الطلبة بمختلف فئاتهم للجميع، تبنت الوزارة منحى التعليم الجامع ففي عام 2015 أقرت سياسة التعليم الجامع بشكل رسمي في الوزارة وفي العام 2017 صدرت الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم في فلسطين (الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم، 2017-2022) وعرفت الوزارة التعليم الجامع بأنه التعليم الذي لا يستثني أحداً بغض النظر عن الإعاقة، أو الجنس، أو اللون، شريطة مراعاة الفروق الفردية للطلبة وتلبية احتياجاتهم، وإجراء متطلبات ذلك من تغييرات جذرية في نظام التعليم بما يتماشى مع المبادئ الدولية المتفق عليها، كما استتبعت سياسة التعليم الجامع بالاستعانة بالتشريعات الوطنية والدولية، (سياسة التعليم الجامع، 2015).

تحديات تطبيق منحى التعليم الجامع:

صنفت اليونسكو التحديات ضمن خمس مجالات هي: تحديات تتعلق بالمواقف كمعنقات المعلمين وأولياء الامور والمجتمع المحلي وأصحاب القرار، وتحديات البيئة المحيطة والمرافق التعليمية، تحديات تتعلق بالسياسات على الصعيدين الوطني والمدرسي، والتحديات المتعلقة بالممارسات التدريسية، والمواقف الاجتماعية السلبية المتعلقة بالموارد وعدم وجود معلمين مدربين اتجاه الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة (اليونسكو، 2014).

يتضمن التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 الصادر عن اليونسكو بشأن التعليم الشامل ضرورة التصدي لهذه التحديات، التقرير يحذر من أن فرص التعليم لا تزال موزعة على نحو غير متكافئ، وأن التحديات تحول دون انتفاع اعدادا من التعليم الجيد. وحتى قبل انتشار جائحة كوفيد-19، كان واحد من كل خمسة أطفال ومراهقين يواجهون حواجز كبيرة جداً في التعليم، وإذ تأثر أكثر من 90% من الطالب في العالم بإغلاق المدارس من جراء انتشار جائحة كوفيد-19، فإن العالم يعاني من حالة اضطراب لم يسبق لها مثيل في تاريخ التعليم. وقد عرضت الفجوات الاجتماعية والرقمية أكثر الفئات حرمانا لخطر النقص على صعيد التعلم والتسرب من المدارس. وأظهرت الدروس المستفادة من التجارب الماضية - مثل انتشار مرض إيبولا - أن الأزمات الصحية يمكن أن تسفر عن ترك الكثيرين خلف الركب، ولا سيما الفتيات، اللواتي قد لا تعود العديديات منهن إلى المدرسة أبداً في البلاد الأشد فقراً وتأتي التوصية الرئيسية لهذا التقرير، المتمثلة في مناشدة كل الجهات الفاعلة في مجال التعليم توسيع نطاق فهمها للتعليم الشامل بحيث يشمل جميع المتعلمين، بغض النظر عن هويتهم أو خلفيتهم أو قدرتهم، في الوقت المناسب والعالم يسعى إلى إعادة بناء نظم تعليم أكثر شمولاً (اليونسكو التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020).

تدريب المعلمين:

غالباً ما تخفق برامج تدريب المعلمين الاعتيادية في زرع الثقة في المعلمين وإمدادهم بالمهارات والمعارف التي يحتاجون لها لدعم تعلم الاطفال ذوي الاعاقة في الصفوف الاعتيادية. لان غياب الدعم اللازم لتمكين المعلمين من تلبية جميع حاجات المتعلمين وتشجيعهم على الانخراط في العملية التعليمية لذلك يحتاج المعلمون الى تدريب اولي قبل الالتحاق في التعليم وتدريب اثناء ممارسة التعليم وتطور مهني مستمر في التعليم الجامع (Global Campaign for Education and Handicap International, 2013)

نماذج تدريب المعلمين:

يوجد مقاربتان في اعداد المعلمين المتدربين للتعليم في الاعدادات الجامعة وهما الاولى وحدات دراسية منفصلة مصممة والثانية مقارنة مضمنة وسواء كان التدريب ضمن النموذج المصمم او المضمن فانه يجب استخدام الاستراتيجيات المركزة الى المتعلم واستيعاب حاجات الاطفال ذوي الاعاقة في الصفوف الاعتيادية فجلب الفائدة على جميع الاطفال دون استثناء (Rieser et al.,2013).

المكونات الرئيسية لتدريب المعلمين الجامعيين:

- 1- تحديد احتياجات التعلم الخاصة بالأطفال والتحديات التي يواجهونها.
- 2- اساليب التدريس الابداعية والخلاقة في دعم جميع الاطفال في تعلمهم .
- 3- التعاون مع اولياء امور الاطفال ومؤسسات المجتمع المحلي.
- 4- الدعم من المصادر الاضافية الاخرى المتاحة .

قامت الوكالة الاوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة عام 2012 تم بتطوير الملف الشخصي لمعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة (Teacher Education for Inclusion PROFILE OF INCLUSIVE TEACHERS) وملف المعلم يحتوي على إطار القيم الأساسية ومجالات التطور ورفع كفاءة المعلمين. في مجالات الاختصاص ضمن هذه القيمة الأساسية تتعلق في تقدير تنوع المتعلم حيث يعتبر اختلاف المتعلم كمورد وأصل للتعليم. وكما تتعلق بمفاهيم التعليم الجامع، وجهة نظر المعلم في اختلاف المتعلم، دعم جميع المتعلمين، لدى المعلمين توقعات الإنجازات عالية لجميع المتعلمين، تعزيز التعلم الأكاديمي والعملية والاجتماعي والعاطفي لجميع المتعلمين. مناهج التدريس الفعالة في الفصول غير المتجانسة. العمل مع الآخرين: مجالات الاختصاص ضمن هذه القيمة الأساسية تتعلق في التعاون والعمل الجماعي يعتبران نهجان أساسيان لجميع المعلمون العمل مع الوالدين والعائلات، العمل مع مجموعة من المتخصصين التربويين الآخرين. التطوير المهني الشخصي - التدريس هو نشاط تعليمي يقوم به المعلمون كمارسين عاكفين على التعلم مدى الحياة.

(European Agency for Development in Special Needs Education,2012)

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

قام الباحث طارق مهنا عام 2018 بإجراء دراسة بعنوان "توظيف استراتيجية التعليم الجامع لدى مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة وعلاقته برفع مستوى الكفاءة المهنية للمعلمين" هدفت الدراسة التعرف إلى درجة توظيف استراتيجية التعليم الجامع لدى مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة، وعلاقته بمستوى الكفاءة المهنية للمعلمين، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتصميم استبانتين تتعلق الاستبانة الأولى بمحور التعليم الجامع وتحتوي على (82) فقرة موزعة على خمسة مجالات هي : (الاحتياجات الفردية للطلبة، الاحتياجات النفسية والاجتماعية للطلبة، الاحتياجات التعليمية للطلبة، الاحتياجات الصحية للطلبة، ودعم الطلبة ذوي الاعاقة) وتتعلق الاستبانة الثانية بمحور الكفاءة المهنية وتحتوي على (5) فقرات، تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي وكالة الغوث الدولية (الأونروا) بمحافظة غزة والبالغ عددهم (8688) معلما ومعلمة، واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان درجة توظيف مديري

مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة لاستراتيجية التعليم الجامع من وجهة نظر المعلمين بلغ وزنها النسبي 71 % بدرجة موافقة كبيرة، وان مستوى الكفاءة المهنية لمعلمي مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة بلغ وزنها النسبي % 84 بدرجة موافقة كبيرة جدا. كما اظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة توظيف مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة لاستراتيجية التعليم الجامع ومستوى الكفاءة المهنية لدى معلمهم، ومن اهم التوصيات التي دعت اليها الدراسة تبني ونشر مفهوم التعليم الجامع والمدارس الجامعة في فلسطين، ووضع نظام تربوي واداري شامل لتبني الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكين المعلم من المعايير العامة للكفاءة المهنية وفق معايير الجودة الشاملة .

قام الباحث سلمان حسين عام(2019) بإجراء دراسة بعنوان "واقع تطبيق منحى التعليم الجامع في مدارس وكالة الغوث في فلسطين في ضوء النموذج المنطقي، وهدفت الدراسة التعرف على واقع تطبيق منحى التعليم الجامع في مدارس وكالة الغوث في فلسطين في ضوء النموذج المنطقي، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الكمي والكيفي، وكانت اداة البحث الكمي استبانة تتكون من (48) فقرة وكان مجتمع الدراسة من (562) معلمة ومعلمين من مدارس وكالة الغوث في منطقة القدس وأريحا، وكانت عينة الدراسة عينة عشوائية بسيطة تكونت من (228) معلمة ومعلم، و أظهرت النتائج أن البيئة المدرسية بحاجة إلى تطوير، و أن المنهاج وأساليب التقييم تتناسب مع التعليم الجامع، كما أنه لا يوجد تمويل كاف، ولم يتم توفير الموارد والوسائل الكافية للتعليم الجامع، أما بالنسبة للمعلمين والاداريين في بداية تطبيق التعليم الجامع فلم يكونوا مدربين وكانت اتجاهاتهم سلبية، ورغم أن قدراتهم واتجاهاتهم تطورت مع تطبيق منحى التعليم الجامع وأنهم ما زالوا بحاجة إلى التمكين، كذلك فإن المدربين غير متخصصين، ولم يتم التدريب على مواضيع متخصصة في التربية الخاصة، و لم يتم إجراء دراسات تقييمه لمنحى التعليم الجامع. في المقابل رأى الإداريون المعلمون أن اتجاهات الطلبة ومشاركتهم تحسنت، وأن أولياء الأمور أصبحت اتجاهاتهم إيجابية، ولكنهم يقومون بدورهم المطلوب. كما أن نصاب المعلم الكبير من الحصص وأعداد الطلبة الكبيرة في الصفوف كانت من أبرز التحديات التي تعيق تطبيق التعليم الجامع، وقد تمثلت أهم المقترحات لتحسين تطبيق التعليم الجامع؛ ضرورة توفير متخصصين، والتدريب للمعلمين والتقليل من أعداد الطلبة، وتكييف المنهاج وأساليب التقييم وتعديل المباني المدرسية لتناسب مع التعليم الجامع. وهدفت دراسة عصفور (2007) الى التعرف الى الاتجاهات نحو الممارسة العلاجية وعلاقتها بالكفاءة المهنية لدى العاملين في مراكز الصحة النفسية في قطاع غزة، ومن أهم نتائجها، أن العاملين لديهم كفاءة مهنية بدرجة موافقة متوسطة، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الكلية للاتجاهات نحو الممارسة العلاجية وبين الدرجة الكلية للكفاءة، ومن توصياتها، تطوير سبل وطرق جديدة تستهدف تعزيز الاتجاهات نحو الممارسة العلاجية ورفع الكفاءة المهنية.

الدراسات الأجنبية: 2-2-2

قام الباحث باكير فتحي ميرال عام (2015) بإجراء دراسة بعنوان "معوقات التعليم الخاص للطلاب مع الإعاقة الذهنية في تركيا" هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على العوائق الرئيسية أمام البيئات التعليمية الجامعة، مثل: عدم كفاية البنية التحتية التعليمية، واكتظاظ الفصول الدراسية، ونقص التعليم المهني ونقص التعاون بين المهنيين والأكاديميين، عدم كفاية برامج التدريب ما قبل الخدمة وأثناء الخدمة، وكذلك المواقف السلبية تجاه ادماج التعليم الجامع، وكانت مشكلة الدراسة حول التحول للدمج الكامل الطلاب الذين يعانون من الإعاقات الذهنية (ID) Intellectual Disabilities في البيئات التعليمية الجامعة في الفصول الدراسية ضمن مدارس التعليم العام السائدة في تركيا .

أظهرت نتائج الدراسة انه على الرغم من ان لدى تركيا قوانين ولوائح معمول بها فيما يتعلق بالتعليم الخاص للطلاب ذوي الإعاقات الذهنية على محور النصوص القانونية الدولية والوطنية الا أنه يوجد فجوة (Gap) بين القانون والممارسة ولا تزال معوقات التربية الخاصة للطلاب ذوي الإعاقات الذهنية (ID) مستمرة في تركيا. كما كشفت الدراسة وجود عوائق اخرى امام التعليم الجامع في تركيا مثل اللغة التركية، اذ يحظر الدستور التركي استخدام لغة مختلفة عن اللغة التركية في نظام التعليم التركي، بما في ذلك التربية الخاصة وهذا يسبب عوائق للطلاب ذوي الإعاقة الذين يأتون من أعراق ودول ولغات مختلفة، وقد اوصت الدراسة على ضرورة إلغاء الطابع المؤسسي والإدماج الكامل والتعليم الجامع في العديد من الأمور والنصوص القانونية وكذلك في لائحة خدمات التعليم الخاص في تركيا، وإلى المشاركة الكاملة، للأطفال ذوي الإعاقة واعطاؤهم نفس الفرص للمشاركة في البيئات التعليمية مثلهم باقي الأطفال، وكما اوصت الدراسة الى وجوب فحص الطلاب ذوي الإعاقة الذهنية في ثلاثة مجالات قبل الدمج الكامل وهي: التعليم المدرسي في بيئة التعليم الرسمي، التعليم المدرسي في بيئات تعليمية جامعة و شاملة ، وتعليم الفتيات ذوات الإعاقة.

قام الباحث Lee Lay Wah من جامعة Sains في ماليزيا عام (2010) بإجراء دراسة بعنوان "استراتيجيات مختلفة لترسيخ التعليم الجامع -لمحة سريعة -حالات فردية من ثلاث دول: المملكة المتحدة وهولندا وماليزيا" وقد هدفت هذه الدراسة الى تقديم لمحة سريعة عن كيفية وجود ثلاث حالات فردية من ثلاث مدارس في دول مختلفة وهي المملكة المتحدة وهولندا وماليزيا والتي تمارس التعليم الجامع. في المملكة المتحدة تركز الممارسات في التعليم الجامع على توفير الموارد الخارجية والخبرة لتكملة التعليم الجامع في المدارس. في هولندا يتم التركيز على تغيير وتحسين اداء المعلم من خلال تغيير المواقف وتطوير مهارات المعلم أثناء الخدمة. في ماليزيا يتم التركيز على العلاقة بين المعلمين الخاصين والمعلمين النظاميين والقدرة على توفير التعليم الجامع في مدارسهم. أظهرت نتائج الدراسة أن الاستراتيجيات المستخدمة لتعزيز التعليم الجامع تعتمد على نقاط القوة الحالية واحتياجات المنظمات والجهات الراعية للتعليم الجامع. المنظمات التي تحتضن التعليم الجامع تعمل على نقاط القوة لديها من خلال الاستفادة من تعظيم قوة راس المال البشري لديها في التعليم الجامع. اوصت الدراسة على أن يتم تفسير التعليم الجامع على أساس السياقات الظرفية ويجب أن تكون واسعة بما يكفي لتشمل سلسلة متصلة ومستمرة من الاحتياجات. والتطبيق لهذه التوصية يستدعي من جميع المنظمات والجهات الفاعلة في التعليم الجامع ايجاد عملية تطوير مستمر وأكثر شمولية في تنفيذها لتعليم الجامع مهما كانت حالتها الحالية.

قام الباحثان Maryana Grynova and Iryan Kalinichechenk من اوكرانيا عام (2018) بإجراء دراسة بعنوان "الاتجاهات في التعليم الجامع في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا" هدفت هذه الدراسة إلى التحليل النظري للاتجاهات في تطوير التعليم الجامع في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل القوانين والمستندات القانونية التي تتعلق بالتعليم الجامع في البلدان الأجنبية. كشفت الدراسة ان أبحاث العلماء الأمريكيين والكنديين ترتبط حول إصلاح التربية الخاصة بالاندماج، وأن الانتقال من استبعاد الأطفال ذوي التعليم الخاص الى دمج هؤلاء الاطفال في المدارس الشاملة يجب ان يكون انتقال تدريجي.

ومن نتائج الدراسة و بناءً على تحليل الأبحاث الامريكية و الكندية حول التعليم الجامع تبين أن التغييرات في التشريعات والسياسات التعليمية لبلدان أمريكا الشمالية تهدف إلى تحقيق أعلى مستويات التقدم في التعليم النظامي والتعليم الخاص كما أظهرت نتائج تحليل الدراسة أن التعليم الجامع في كندا يخضع لعملية تطوير مستمرة بشكل ملحوظ متأثرًا بنظام التعليم الأمريكي ومع ذلك ، فان كندا على عكس الولايات المتحدة ليس لديها قانون تشريعي واحد من شأنه أن يوحد إدخال شامل للتعليم الجامع في البلاد فكل مقاطعة لديها سياسات ووثائق تعليمية مستقلة ذلك لتحديد متطلبات منظمة للتعليم الجامع في كل مقاطعة في كندا. في المدارس

الأمريكية، فإن التكنولوجيا التعليمية الفعالة في التعليم الجامع تشكلت من فريق عمل يعمل وفق نهج محدد مع علاقات شراكة فعالة . وبين التحليل الابحاث ان مفاهيم "الدمج" و "التعليم الشامل" تكتسب معاني مختلفة اعتمادًا على السياق المتأثر بسياسة الدولة والوضع الاقتصادي والتقاليد وعمليات العولمة والظروف الاجتماعية التي يتطور فيها نظام التعليم .

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مشكلات بحثية متعددة في التعليم الجامع، منها اهمية توظيف استراتيجية التعليم الجامع ، وعلاقتها بمستوى الكفاءة المهنية للمعلمين الاحتياجات الفردية للطلبة، الاحتياجات النفسية والصحية والاجتماعية للطلبة، الاحتياجات التعليمية للطلبة ، ودعم الطلبة ذوي الإعاقة، مثل دراسة طارق مهنا عام(2018)، ودراسة عصفور (2017)، واطهرت الدراسات وجود علاقة طردية بين درجة توظيف مديري ومعلمي المدارس لاستراتيجية التعليم الجامع ومستوى الكفاءة المهنية لديهم والى ضرورة تبني ونشر مفهوم التعليم الجامع والمدارس الجامعة في فلسطين، كدراسة سلمان حسين عام(2019) ووضع نظام تربوي واداري شامل لتبني الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكين المعلم من المعايير العامة للكفاءة المهنية وفق معايير الجودة الشاملة، وأظهرت الدراسات ممارسات بعض الدول الاجنبية مثل امريكا، كندا بريطانيا هولندا كدراسة قام الباحثان Maryana Grynova and Iryan Kalinichechenk عام(2018) ودراسة Lee Lay Wah من جامعة Sains في ماليزيا عام(2010).

فإن هذه الدول ركزت في التعليم الجامع على توفير الموارد الخارجية والخبرة لتكملة التعليم الجامع في المدارس على تغيير وتحسين أداء المعلم من خلال تغيير المواقف وتطوير مهارات المعلم أثناء الخدمة من خلال التدريب المركز الذي يقدم للمعلمين.

ما يميز هذه الدراسة في انها تسلط الضوء على مدى بلورة سياسة التعليم كمفهوم وطني للتعليم الجامع لدى صناع ومنفذي السياسة التربوية في فلسطين وكذلك على المعنيين بتطبيق التعليم الجامع وفق سياسة التعليم الجامع الفلسطينية المقررة عام 2015 من معلمي ومدراء المدارس وأن القانون الفلسطيني ساهم إلى حد كبير في بلورة مفهوم التعليم الجامع وأنه تبني منهجية حقوقية، واضحة وعادلة وتبني مفهوم الدمج، كذلك ابرزت الدراسة التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التعليم الجامع في فلسطين وعلى اهمية تبني استراتيجيات تدريب وتطوير المعلمين اليات وادوات لتطبيق التعليم الجامع واطهار موقف ودور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ليس فقط في اقرار سياسة التعليم الجامع بل في ايجاد برامج مواءمة لتطبيق هذه السياسة، تركز هذه الدراسة على استراتيجيات التدريب وبرامج اعداد المعلمين، وفق قواعد ومبادئ التعليم الجامع ودورها في ايجاد كادر تعليمي متطور ومؤهل في تطبيق سياسة التعليم الجامع الذي لم تتطرق اليه الدراسات السابقة بشكل معمق وعملي يمكن الاستناد عليه قي تطبيق سياسة التعليم الجامع المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وطرقت هذه الدراسة الى الآليات التي تعاملت وزارة التربية والتعليم من خلالها مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء جائحة كورونا من وسائل ووسائط اتصال الكتروني وكيف تعاملت الوزارة مع التحديات التي واجهت تطبيق وتنفيذ سياسة التعليم الجامع في فلسطين.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهجية الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة التعليم الجامع في فلسطين، واستخدم الباحثان المنهج الكيفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتناول الباحثان في هذه الدراسة التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة التعليم الجامع في فلسطين، وتم اختيار عينة قصدية من نخبة من المشاركين الخبراء الأخصائيين في مجال التعليم الجامع، وبلغ عددهم (10) وأهم معايير اختيارهم، التخصص الأكاديمي تربية خاصة، وخبرتهم لا تقل عن خمس سنوات، ويمارسون العمل الميداني في مهامهم.

أدوات الدراسة:

تم جمع بيانات الدراسة من خلال المقابلات المنظمة مع المشاركين من ذوي الاختصاص التربوي في التعليم الجامع، واستغرقت كل مقابلة 40 دقيقة تقريباً، وطورت أسئلة المقابلات بالاستعانة بالأدب التربوي المتعلق بالتعليم الجامع وسياسته، للكشف عما يجول في نفس المشاركين ومعرفة حقيقة ما يفكرون ويشعرون به واستطلاع آرائهم، وقام الباحثان بتدوين وتسجيل إجاباتهم أثناء المقابلة بعد أخذ موافقتهم، من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة، وهي:

1. إلى أي مدى نستطيع ان نتصور أن سياسة التعليم الجامع الفلسطينية، بإمكانها أن تبلور مفهوما وطنيا للتعليم الجامع؟ ما هي البيانات التي تم الاستناد إليها، ومصادرها؟ وإذا كان لا يوجد بيانات فكيف تبنى السياسة بدون بيانات؟
2. ما هي المؤشرات التي توضح استراتيجية تدريب المعلمين التي اقرت عام 2008 التي توجه برامج اعداد المعلمين في فلسطين لتمكين الطلبة من التدريس وفق قواعد واسس، ومبادئ التعليم الجامع وفق المنظور الفلسطيني للتعليم الجامع.
3. أي من اهداف استراتيجية 2010-2014 تضمنت او تطرقت الى ما يمكن الاستناد عليه لصياغة سياسة التعليم الجامع في فلسطين؟
4. انطلقت سياسة التعليم الجامع عام 2015 بفارق 6 سنوات، كيف يمكن ان نتصور البرامج والاجراءات التي تم تكرارها من 2009-2015 لبلورة سياسة التعليم الجامع في فلسطين؟
5. كيف تعاملت وزارة التربية والتعليم مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة خلال جائحة كورونا من خلال الوسائل المتعددة (تميز، فضائية التعليم...)، والتي تم اقرارها من الوزارة؟

إجراءات الدراسة:

قام الباحثان بإجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية: تحديد الإطار العام للدراسة من خلال عرض مقدمة الدراسة، ومشكلتها وأسئلتها وأهدافها، وأهميتها. ودراسة الأدب التربوي، وتحديد الإطار النظري المتعلق بالتعليم الجامع، والاطلاع على الدراسات السابقة، واعداد وتطوير أسئلة من الأدب التربوي وسياسة التعليم الجامع، والتأكد من صدق الأداة وثباتها، وتم عقد المقابلات، واستخلاص النتائج النهائية الممخضة من تحليل أسئلة المجموعة البؤرية من خلال نموذج (Ary et al(2010) ويتكون من ثلاث مراحل/ التنظيم والألفة-الترميز والتلخيص- التفسير والتمثيل، وتم الخروج بتوصيات.

نتائج الدراسة، ومناقشتها:

نتائج السؤال الأول: ما مدى بلورة سياسة التعليم الجامع الفلسطينية مفهوما وطنيا للتعليم الجامع؟

أظهر المشاركون في المقابلة من ذوي الاختصاص اتفاقا إلى حد كبير في اجاباتهم في مدى بلورة سياسة التعليم مفهوما وطنيا للتعليم، حيث يشارروا أن المدخلات الأولية لهذا المفهوم بدأت منذ 1997، يقول أحد المشاركين بهذا الصدد: "بدأت وزارة التربية والتعليم بلورة التوجه نحو تشكيل مفهوم التعليم الجامع من خلال التوعية، وتدريب وتأهيل المعلمين وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية".

وأشار آخر أن القانون الفلسطيني ساهم إلى حد كبير في بلورة مفهوم التعليم الجامع وأنه تبنى منهجية حقوقية واضحة وعادلة وتبنى مفهوم الدمج، قائلا: "القانون الفلسطيني تناول حق الجميع بالتعليم ومناهضة التمييز بسبب الإعاقة".

وأضاف أحد المشاركين أن وزارة التربية والتعليم استطاعت من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية في تعزيز وبلورة مفهوم التعليم الجامع فلسطينيا حيث قال: "التعاون والدعم من قبل المؤسسات الدولية وخاصة الأونروا ساهم في تعزيز مفهوم التعليم الجامع إلى أن توج ذلك بسياسة التعليم الجامع في فلسطين 2015".

ويقول آخر: "استطاعت وزارة التربية والتعليم في السنوات الأخيرة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة وخاصة اليونسكو ومؤسسات هولندية ومؤسسات وطنية مثل جامعة بيرزيت و جامعة النجاح ومركز الرعاية والتأهيل في بيت لحم بلورة مفهوما وطنيا للتعليم الجامع يتميز عن الدول المحيطة".

وأكدوا على ضرورة تنفيذ سياسة التعليم الجامع التي هي نتاج عملية مستمرة من التعاون ما بين وزارة التربية والتعليم، والمؤسسات الدولية ذات العلاقة على اعتبار أن التجربة الفلسطينية في هذا المجال رائدة على الصعيد العالمي والعربي يقول أحد المشاركين: "علينا أن نعمل على تنفيذ سياسة التعليم الجامع من تطوير مكونات البيئة الفلسطينية المدرسية، من منهاج، وتأهيل معلمين، وتعزيز ثقافة واعية لدى أولياء الأمور، وبيئة المدرسة تكون مهيئة لعمليات الدمج، لتعزيز مفهوم التعليم الجامع واقعا". يلاحظ مما سبق تأكيد المشاركين على أن مفهوم التعليم الجامع أضحى مفهوما وطنيا، وأن هناك اهتماما على صعيد نظام التعليم الفلسطيني، والقانون الفلسطيني الذي عزز التعليم الشمولي، والحق في التعليم للجميع، وأن من الطلبة جميعهم في التعليم بغض النظر قدراتهم، وخلفياتهم.

ويمكن تفسير ذلك بالإجراءات التي قامت بها دولة فلسطين منذ العام 1998، والاستراتيجية التي تبنتها في إعداد وتوجيه المعلمين عام 2008 نحو الانفتاح نحو التعليم، والحق في التعليم للجميع، والمؤشرات التي تناولتها هذه الاستراتيجية نحو التعليم الجامع، وقد ساهمت وزارة التربية إلى تعزيزه من خلال الخطة الاستراتيجية 2010 وسياسة التعليم الجامع في 2015، حيث أصبح هذا التعليم والدمج أكثر قبولا كمفهوم وطنيا منسجما مع الغايات والأهداف الاستراتيجية.

نتائج السؤال الثاني: ما المؤشرات الواردة في استراتيجية تدريب المعلمين التي اقرت عام 2008 التي توجه برامج اعداد المعلمين، وفق قواعد ومبادئ التعليم الجامع فلسطينيا؟

أظهر المشاركون الذين تمت مقابلتهم اجماعاً على المؤشرات التي وردت في استراتيجية تدريب المعلمين لعام (2008) والتي أسهمت في توجيه المعلمين وفق قواعد التعليم الجامع، ومن أبرز هذه المؤشرات:

- تطوير معايير لبرامج إعداد المختصين بالتربية الخاصة والإرشاد المدرسي.

سعت الوزارة في استراتيجية أعداد المعلمين الى وضع معايير بالشراكة مع ذوي الاختصاص، لوضع معايير لبرامج اعداد المختصين في التربية الخاصة والإرشاد المدرسي حيث صرح بذلك أحد المشاركين قائلاً: "لقد كانت الوزارة مهتمة في استراتيجية أعداد المعلمين بوضع معايير لبرامج توجيه إعداد المعلمين وفق مبادئ التعليم الجامع بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة من المؤسسات الدولية والجامعات المحلية من إعداد الأخصائيين المساندين للمعلمين (بكالوريوس، دبلوم عال، ماجستير)".

- إدراج برنامج التعليم الجامع في مرحلة التهيئة للمعلمين الجديد.

اتفق المشاركون على أن عملية التدريب وتأهيل للمعلمين الجدد قبل وأثناء الخدمة أحد المؤشرات التي تنسجم مع مبادئ التعليم الجامع التي اقترتها الوزارة في الخطة الاستراتيجية لإعداد المعلمين، يقول أحد المشاركين: "أخذ الوزارة على عاتقها تدريب المعلمين على النيات التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال أعاد البرامج المناسبة والتي تساعد المعلم في التعامل مع هذه الفئة من الطلبة.

- أعداد غرف المصادر المناسبة، وتدريب معلمات هذه الغرف على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

أجمع المشاركون على أن العمل على توفير غرف مناسبة تتوافر فيها الأدوات الداعمة، والمعلمات المؤهلة يساهم ويساعد في عمليات الدمج، وأكدوا على أهمية هذه الغرف في جذب الطلبة وتطوير قدراتهم.

- التعليم حق انساني للجميع:

من المحاور الأساسية التي تناولتها الاستراتيجية أن التعليم حق انساني للجميع، وأكد المشاركون على ذلك حيث إن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تعمل على جعل التعليم حق للطلبة جميعهم بغض النظر عن الإعاقة والحالة الاقتصادية والاجتماعية، وقد قال أحد الأخصائيين: "اهتمت وزارة التربية والتعليم بهذا الجانب، وعملت على دمج الطلبة وتعليمهم في صفوف غير متجانسة من ناحية الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والفروق الفردية، وكذلك في القدرات العقلية والدافعية".

- احترام إنسانية الأشخاص ذوي الإعاقة.

أجمع المشاركون على هذا الجانب، واعتبروها من الجوانب والمؤشرات التي أكدتها استراتيجية اعداد المعلمين، وقال أحد مشرفي التعليم الجامع: "المنطلق الأساس لعملية الدمج في النظام التربوي الفلسطيني يجب أن يكون قائماً على الاحترام للشخص المعاق والتعامل معه مثل اقرانه من الطلاب دون تمييز".

- تدريب المعلمين من ذوي الاختصاص على استخدام الأدوات والتكنولوجيا والاستراتيجيات المناسبة للتعليم الجامع.

اتفق المشاركون على أن استراتيجية اعداد المعلمين أكدت على أهمية تنمية قدرات المعلمين في استخدام الأدوات والتكنولوجيا التي تعزز عملية الدمج، يقول أحد الاخصائيين: " من المهم اعدا المعلمين للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن حتى يكون المعلم مؤهلا لهذه الفئة عليه أن يمتلك قدرات عالية من القدرة على استخدام الأدوات والتقنيات التي تجذب وتيسر عملية الدمج وتجعلها أكثر فاعلية.

- إطلاق سياسة التعليم الجامع الصديق للطفل بالتعاون مع منظمة اليونسكو، وتفعيل برنامج التنمية المستدامة.

أكد المشاركون أن استراتيجية إعداد المعلمين وما تم طرحه فيها، وما تم تناوله في الخطة الاستراتيجية 2010-2014- جعل من سياسة التعليم الجامع 2015 أمرا واقعا وعزز الشراكة مع اليونسكو والأونروا، مما ساهم في جعل التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاص بالمفهوم الحديث مقبولا في المدارس الفلسطينية، بالرغم من ضعف الإمكانيات، وجعل من مفهوم التعليم الجامع مفهوما وطنيا، يقول أحد المشاركين: الاستراتيجية تم ادراجها للتنفيذ من خلال الخطة الاستراتيجية 2010 -2014 والتي بنيت على الاحتياجات والبيئة الفلسطينية، وربطها بالتنمية المستدامة، وقاد ذلك الى الوصول سياسة التعليم الجامع 2015".

وأكد آخر قائلًا: "بالرغم من وجود خطة استراتيجية مبنية على الاحتياجات الفلسطينية، وظهور سياسة التعليم الجامع، الا أن هناك معوقات مالية وبيئية وثقافية تجعل من عملية الدمج أكثر صعوبة، وأقل تقبلا في مجتمعاتنا".

المؤشرات سابقه الذكر ذكرها المشاركون للإجابة عن السؤال وهي تمثل رؤيتهم نحو مؤشرات التعليم الجامع المبنية على استراتيجية إعداد المعلمين.

نتائج السؤال الثالث: كيف تعاملت وزارة التربية والتعليم مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة خلال جائحة كورونا من خلال الوسائل المتعددة التي أقرتها الوزارة؟

اتفق المشاركون الأخصائيون في التعليم الجامع ممن تمت مقابلتهم في اجاباتهم على الآليات التي تعاملت به وزارة التربية والتعليم والتي أقرتها لتلبي احتياجات ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في ظل جائحة كورونا. وقد أشاروا إلى التقنيات التي تم استخدامها في ظل الجائحة، بل وأكدوا أن التعليم في هذه المرحلة كان إيجابيا حيث إن الطلبة كانوا قريبين من أولياء أمورهم وبيئتهم، مما ساعدهم نفسيا، وجعل أولياء الأمور مشاركين داعمين لعملية التعلم، يقول أحد الأخصائيين: " ان التعليم مع ذوي الاحتياجات الخاصة كان من خلال التقنيات نفسها التي اعتمدها وزارة التربية والتعليم مع الطلبة العاديين، كاستخدام منصة تيمز أو زووم، او مجموعات فيسبوك مسنجر، ولكن الفرق كان في العدد، حيث يتراوح ما بين 2-5 طلاب على الأكثر". وأضاف آخر: " ما يميز الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، أن المعلمين كانوا يستخدمون أدوات تقنية تفاعلية للتحفيز والجذب من العاب وأدوات مساعدة، ويطلبون من أولياء الأمور أن يبقوا مشاركين وداعمين لأبنائهم".

الاستنتاجات:

قد تساعد نتائج هذه الدراسة وزارة التربية والتعليم، والأطراف ذات العلاقة في التعليم الجامع على إيجاد سياسة تعليم تراعي المعايير والقيم الحديثة، لتحقيق الفائدة الكبرى للطلبة المستهدفين، وتعزيز مفهوم التعليم الجامع وتوظيفه في المدارس الحكومية، والعمل على تطوير أداء معلمي التربية الخاصة وتأهيلهم في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وفق المعايير الحديثة، وتعزيز دور مدير المدرسة، والأطراف الأخرى من ذوي العلاقة في التعامل مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على توفير الأدوات التقنية السمعية البصرية والحركية، والتكنولوجية، وتقنيات التعلم عن بعد التي تسهم في توفير تعليم فاعل للطلبة من هذه الفئة في الظروف كافة، والعمل على تعزيز العمل التشاركي مع أركان العملية التعليمية من مجتمع ومدرسة وجمعيات مختصة تدعم هذه الفئة، للتغلب على المعوقات، والنهوض بسياسة التعليم الجامع والشمولي.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثان:

1. نشر وتوعية المدارس والمجتمع لتعزيز مفهوم التعليم الجامع وطنياً.
2. تدريب معلمين التربية الخاصة، وتأهيلهم بشكل مستمر، لكي يكونوا قادرين على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وفق المعايير والمؤشرات العالمية، بما فيها تكنولوجيا التعليم عن بعد.
3. تطوير دور مدير المدرسة، ليكون قادراً على التعامل مع المعلمين في غرف المصادر، والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم.
4. تطوير البيئة المدرسية؛ لتكون محفزة وجاذبة وآمنة ومناسبة لذوي الاحتياجات. وتطوير غرف المصادر من أدوات وألعاب تربوية مساعدة في عملية التعلم والنمو.
5. العمل على اعداد سياسة تعليم جامع مبنية على المعايير والمؤشرات الحديثة مع مراعاة الخصوصية للبيئة الفلسطينية.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- أبو مرزوق، سمر. (2007). برنامج التعليم الجامع بين الفكرة والتطبيق في قطاع غزة. ورقة علمية مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول التربية الخاصة بين الواقع والمأمول، جامعة بنها، مصر.
- حسين سلمان. (2019). واقع تطبيق منحي التعليم الجامع في مدارس وكالة الغوث في فلسطين في ضوء النموذج المنطقي، دراسة ماجستير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.
- شهاب، لبنى محمود عبد الكريم. (2015). دراسة مقارنة لتفعيل مبادرة التعليم الكوكبي في تحقيق التعليم الجامع المدرسي بكل من جنوب أفريقيا وأستراليا. 21 (2). 651-734.
- العجمي محمد. (2007). الإدارة المدرسية ومتطلبات العصر. (د.ط)، الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر.

- عصفور، محمد. (2017). الاتجاهات نحو الممارسة العلاجية وعلاقتها بالكفاءة المهنية لدى العاملين في مراكز الصحة النفسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
- العطل، مازن. (2018). درجة ممارسة معلمي وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة للمنحى الجامع للتعليم والتعلم وسبل تطويره. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو. (2009). مبادئ توجيهية بشأن التعليم الجامع، باريس، فرنسا .
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو. (2014). دليل أنشطة يقودها الطفل في المدارس: للصفوف من 1-7 في المدارس الفلسطينية. رام الله، فلسطين.
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو. (2017). التعليم الجامع والصدى للطفل. رام الله، فلسطين.
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو. (2020). التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020.
- منظمة الامم المتحدة للطفولة اليونسيف. (2012). المعلمون والتعليم الجامع المرتكز إلى الاطفال وبيداغوجيا التعليم، وبيبنار -12 الكتيب الفني.
- مهنا طارق محمد عبد الرحيم. (2018). توظيف استراتيجيات التعليم الجامع لدى مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة وعلاقته برفع مستوى الكفاءة المهنية للمعلمين، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.
- مؤنس، خالد، جمعة، أمجد. (2013). ملامح التعليم الجامع والصدى في شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم. ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي التأصيل الاسلامي في علم النفس، قسم علم النفس بكلية التربية في الجامعة الإسلامية وقسم علم النفس بكلية التربية في جامعة الاقصى، غزة، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي. (2015). سياسة التعليم الجامع في فلسطين .
- وزارة التربية والتعليم العالي. (2017). الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم في فلسطين
- وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. (2013). سياسة التعليم الجامع. الأونروا. الرابط الالكتروني <https://www.unrwa.org/ar/resources/strategy-policy> تاريخ الاطلاع 2021/6/6
- وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. (2013). ملخص سياسة التعليم الجامع.

المراجع الأجنبية:

Ainscow, Mel. "Special Needs in the Classroom. A Teacher Education Guide." Paris: UNESCO, 2004.

European Agency for Development in Special Needs Education, 2012. "Profile of Inclusive Teachers," (Odense: European Agency for Development in Special Needs Education, 2012).

Global Campaign for Education and Handicap International, 2013. "Equal Rights, Equal Opportunity: Inclusive Education for Children with Disabilities," (Retrieved from: <http://www.campaignforeducation.org/en/resources#THEM> (Last accessed on 08/12/2014) 2013

Grenova Maryana & Kalinichenk, Irayn. (2018). Trends in inclusive education in the USA and Canada, Socindo, Comparative Professional Pedagogy 8(2)/2018, DOI: 10.2478/rpp-2018-0016

Lewis, Ingrid, and Sunit Bagree. "Teachers for All: Inclusive Teaching for Children with Disabilities." Retrieved from: http://iddcconsortium.net/sites/default/files/resources-tools/files/iddc_paper-teachers_for_all-print_version.pdf (Last accessed: 24/09/2014): International Disability and Development Consortium, 2013.

Meral, Fathi Bakir. (2015). Obstacles to special education for students with intellectual disabilities in Turkey, Part 2: Pre-Service and In-Service Teacher Training & Learning and Teaching Style. 2015.

Mitchell, David. 2008. "What Really Works in Special and Inclusive Education". London and New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2008.

Norwich, Brahm, and Ann Lewis. 2005., "How Specialized Is Teaching Pupils with Disabilities and Difficulties," in Special Teaching for Special Children? Pedagogies for Inclusion, ed. Ann Lewis and Norwich Brahm (Berkshire: Open University Press, 2005). Croft, "Including Disabled Children in Learning: Challenges in Developing Countries. Research Monograph No. 36."

Richard Rieser et al., 2013. "Teacher Education for Children with Disabilities: Literature Review," (REAP Project: UNICEF, 2013).

Rieser, Richard, Sue Stubbs, Julliete Myers, and Kaplana Kumar. 2013. "Teacher Education for Children with Disabilities: Literature Review." REAP Project: UNICEF, 2013.

Robin Alexander, Alexander R (2003) Still no pedagogy? Principle, pragmatism and compliance in primary education. Cambridge: University of Cambridge.

Wah, Lee Lay. (2010). Different strategies for embracing inclusive University Sains Malaysia education: a snap shot of individual cases from three countries', Netharland and Malaysia, international journal of special education, Vol. 25 No. 3

ABSTRACT:

This study aimed to identify the challenges facing the implementation of the inclusive education policy in Palestine, and to achieve the objectives of the study, the researchers used the qualitative analytical approach through conducting organized interviews with a sample of ten specialists in inclusive education. Participants in the interview with jurisdiction agreement to a large extent in their answers in the development of a concept of inclusive education policy at the national level, and agreed unanimously on a set of indicators in teacher training strategy adopted in 2008 that guide the preparation of programs of teachers towards inclusive education. The participants showed harmony on the mechanisms that the Ministry of Education has dealt with and approved to meet the needs and requirements of people with special needs in light of the Corona pandemic. They stressed that education at this stage was positive as the students were close to their parents and their environment, helping them psychologically, and make parents participants supportive of the learning process, and the most prominent Recommendations reached by researchers educate schools and society to promote the concept of inclusive education nationally, and teacher training, and qualify them continuously, in order to be able to deal with people with special needs according to international standards and indicators, and the development environment of the school of ; To be motivating, attractive, safe and suitable for people with special needs.

Keywords: The challenges of inclusive education - The policy of inclusive education.